

بعد إعلان العديد من الشركات "القوة القاهرة" .. ما هي ولماذا تُفعل في أوقات الحرب؟

5 أبريل، 2026



مع تصاعد تداعيات الحرب بين الولايات المتحدة وإيران وإسرائيل، لم تقتصر الانعكاسات على الجانب العسكري، بل امتدت سريعاً إلى أسواق الطاقة وسلاسل الإمداد العالمية، حيث أعلنت عدة دول وشركات كبرى "حالة القوة القاهرة"، في خطوة تعكس حجم الاضطراب الذي يضرب قطاع النفط والغاز في المنطقة.

ما هي "القوة القاهرة"؟

القوة القاهرة هي بند قانوني في العقود التجارية يسمح للشركات أو الدول بتعليق أو تأجيل تنفيذ التزاماتها، عندما يحدث ظرف استثنائي خارج عن إرادتها يجعل تنفيذ العقد مستحيلاً أو شديد الصعوبة.

وتشمل هذه الظروف عادة:

1. الحروب والنزاعات العسكرية
2. الكوارث الطبيعية
3. الهجمات على المنشآت الحيوية
4. تعطل سلاسل الإمداد أو طرق الشحن

وفي هذه الحالة، لا تتحمل الشركة غرامات أو مسؤوليات قانونية نتيجة عدم الالتزام بالعقد خلال فترة الأزمة.

متى يتم إعلانها؟

لا يمكن تفعيل "القوة القاهرة" إلا بشروط محددة، أبرزها:

1. أن يكون الحدث خارجاً تماماً عن سيطرة الشركة
2. أن يكون غير متوقع عند توقيع العقد
3. أن يجعل تنفيذ الالتزامات مستحيلاً أو خطيراً

لماذا لجأت إليها شركات الطاقة؟

خلال الأزمة الحالية، تسببت الحرب في:

1. استهداف منشآت نفط وغاز
2. تعطل الإنتاج في بعض المواقع
3. اضطراب الملاحة في مضيق هرمز
4. ارتفاع مخاطر التأمين البحري ونقص السفن

كل ذلك دفع شركات ودولاً إلى إعلان "القوة القاهرة" كحل قانوني لتجميد التزاماتها مؤقتاً، حتى استقرار الأوضاع.

ما تأثيرها على الأسواق والعملاء؟

إعلان "القوة القاهرة" لا يعني إلغاء العقود، بل:

تعليق تنفيذها مؤقتاً، وتأخير تسليم الشحنات، بالإضافة إلى تقليل الكميات المتفق عليها.

لكن في المقابل، يرسل هذا الإعلان إشارة قوية للأسواق بأن الأزمة لم تعد سياسية فقط، بل تحولت إلى أزمة إمدادات طاقة، ما يؤدي إلى:

- ارتفاع الأسعار
- زيادة المنافسة على الموارد
- إعادة توجيه الشحنات عالمياً

هل تحمي الشركات من الخسائر؟

القوة القاهرة تمنح الشركات:

1. حماية قانونية من الغرامات
2. تجنب الدعاوى القضائية
3. وقتاً لإعادة ترتيب العمليات

لكنها لا تمنع الخسائر بالكامل، إذ قد تتأثر الإيرادات وسلاسل التوريد بشكل كبير، خاصة إذا طال أمد الأزمة.

وبناء على ما سبق فإعلان "القوة القاهرة" لم يعد مجرد إجراء قانوني تقني، بل أصبح مؤشراً مباشراً على عمق أزمة الطاقة المرتبطة بالحرب، مع تداعيات تمتد من الخليج إلى الأسواق العالمية، ما ينذر بموجة جديدة من التقلبات في أسعار النفط والغاز.